مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة **٣٨٤٢** (المستأنفة ١)
الثلاثاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بيروكال سوتو	(كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد دالغرين
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد لوبيس دا روزا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد رتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/1997/966)

97-86792

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مرزوقي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسر وفد بلادي يا سيادة الرئيس أن يشارك، تحت رئاستكم القديرة، في هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن بشأن النظر في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوة الشرطة الدولية. وتعي ماليزيا الدور الهام الذي تقوم به قوة الشرطة الدولية في تعزيز الأمن المدني بالعمل عن كثب مع الأطراف لتحقيق الإصلاحات الأساسية في مؤسسات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك. ولذلك، نرحب بإقدام هذا المجلس على تمديد ولايتها. ويسر ماليزيا ويشرفها الاشتراك في قوة الشرطة الدولية التي تنفذ المهام الهامة المحددة في المرفق الثاني من اتفاقات دايتون للسلام. وندعو المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة المالية والمادية اللازمة لقوة الشرطة الدولية لتمكينها من أداء المهام الإضافية التي أوكلها إليها مؤتمرا مجلس تنفيذ السلام المعقودان في لندن وبون.

يود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن خالص تقديره للرجال والنساء من مختلف البلدان الذين يعملون في القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار وفي قوة الشرطة الدولية وسائر المنظمات الدولية، والذين أسهموا إسهاما كبيرا جدا في عملية السلام الحالية في البوسنة والهرسك، ويقدم تعازيه إلى أسر الـ ١٢ ضابطا المتفانين الذين فقدوا أرواحهم في حادث تحطم طائرة الهليكوبتر المأساوي في أيلول/سبتمبر الماضي.

وبفضل وجود القوات المتعددة الجنسيات، توجد الآن بيئة تتسم بالأمان والأمن النسبيين. وبدأت تترسخ الجهود الهامة التي تـُبذل لبناء البوسنة والهرسك الموحدة. وقد تشكلت مؤسسات الدولة المشتركة وأصبحت تعمل وإن لم يتسم عملها بالكفاءة. وبدأ عدد متزايد من المشردين البوسنيين يشعرون بثقة كافية ليعودوا إلى ديارهم. وفي نفس الوقت، قدم المجتمع الدولي مساهمة هامة في جهود الإعمار، مما يساعد البوسنة والهرسك على الوقوف على قدميها اقتصاديا.

لكننا نشعر بالقلق إذ أنه لا تزال توجد عقبات جدية تعوق التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون للسلام. ولا يزال انعدام الثقة والبغضاء المتبادلين بين مختلف المجموعات الإثنية يعوق الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في جعل السلام في البوسنة والهرسك عملية لا يمكن عكس اتجاهها. ونود أن نذكّر الأطراف المعنية بأنه لا يوجد بديل مجد لاتفاق السلام ويصلح كأساس لبناء سلم وازدهار دائمين في البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق والثقافات والأديان. ويتطلب تحقيق هذا الهدف التزاما كاملا من جانب قادة البوسنة أنفسهم. ويجب أن يكونوا جميعا مستعدين لاتخاذ خطوات جريئة لإقامة دولة متعددة الأعراق داخل حدودها المعترف بها دوليا، ولها مؤسسات دولة مشتركة تعمل بكامل إمكانياتها وتحظى بدعم وثقة الشعب.

وعندما قبلت الأطراف اتفاق دايتون للسلام قبل عامين تقريبا، فإنها أبرمت عقدا وقطعت التزاما ينطوي، في جملة أمور، على احترام سيادة البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي. ولذلك، يتحتم عليها احترام التزاماتها، بما في ذلك كفالة تشكيل جميع مؤسسات الدولة المشتركة على نحو سليم وكفالة عملها بكفاءة وفعالية، وكفالة تمتع البوسنة والهرسك بجميع خصائص الدولة ذات السيادة لتمكينها من أخذ مكانها الصحيح في الأسرة الدولية. وفي هذا الصدد، يجب على الكيانات البوسنية أن تعمل بجد لحل المشاكل التي تجابه الدولة الآن، من مسألة الرموز المناسبة للدولة إلى مسألة العملة ومختلف القوانين التي لا بد وأن يسنها البرلمان.

إن وفد بلادي يعتقد أن أي سلام دائم لا يمكن أن يتحقق في البوسنة والهرسك إلا عن طريق المصالحة بين شعبها على أساس مبادئ العدالة وحكم القانون. ولذلك من المحتم أن يقدم مرتكبو الجرائم المروعة ضد الإنسانية في البوسنة والهرسك إلى المحاكمة ليواجهوا نتائج أعمالهم السابقة. وفي هذا الشأن، نشعر بقلق بالغ لأن كثيرين من مجرمي الحرب الموجهة إليهم تهم بلائحة اتهام، بما فيهم الشخصان في أعلى قائمة المطلوبين للعدالة رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، ما زالوا يتمتعون بحريتهم ويمارسون نفوذا وقيادة سياسيتين في الكيان الصربي. إن استمرارهم في التمتع بحريتهم يشكل عقبة كأداء أمام الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في بوسنة وهرسك موحدة. وإذا ما كان لآفاق السلم الطويلة الأجل ألا تقوض، فيجب القبض عليهم فورا وتقديمهم للمحاكمة أمام

المحكمة المنشأة لهذا الغرض في لاهاي. إن محاكمة ومعاقبة هؤلاء المذنبين بارتكاب جرائم مروعة ضد الإنسانية معاقبة مناسبة لا غنى عنهما في تحقيق المصالحة الوطنية التي يعتمد عليها الكثير من مستقبل البوسنة والهرسك. ويعتقد وفد بلادي أن قوة تثبيت الاستقرار لها دور هام في القبض على مجرمي الحرب الذين وجهت إليهم تهم بلائحة اتهام. وفي هذا الشأن نثني على العمل الجسور الذي قامت به قوة تثبيت الاستقرار في القبض على اثنين من مجرمي الحرب الذين وجهت إليهم تهم بلائحة اتهام.

ومما يضاف إلى الرصيد الكبير لرئيس المحكمة، القاضي انطونيو كاسيسي، أنه في عرضه للتقرير السنوي الرابع للمحكمة على هذه الجمعية الشهر الماضي، كان صريحا في استفراده الكيان الصربي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باعتبارهما الطرفين اللذين رفضا مرارا التعاون مع المحكمة. ونحن نعتبر رفضهما الاعتراف بسلطة المحكمة، التي أنشأها المجلس، إهانة مباشرة للمجلس وللأمم المتحدة بأسرها ينبغي ألا يسمح باستمرارها دون عقاب.

إن وفدي يشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحرية الانتقال، وإزاء المضايقة، وتدمير الممتلكات والتمييز العنصري على أساس العرقية والانتماء السياسي التي تحدث في مناطق عديدة، وبخاصة في الكيان الصربي. لقد عاق هذا العودة الآمنة للاجئين والمشردين؛ ولم يتمكن سوى ربع ما يقدر بمليونين من هؤلاء اللاجئين والمشردين من العودة، وغالبا إلى المناطق التي ينتمون فيها إلى أقلية عرقية. ومن الأساسي أن توفر جميع الوكالات ذات الصلة، بما في ذلك قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات وقوة الشرطة الدولية الدعم اللازم للممثل السامي ولمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في التنفيذ الناجح لبرنامج العودة، وبخاصة فيما يتعلق بالعائدين من الأقليات، الذين ظلوا يواجهون عقبات سياسية وأمنية وإدارية. ومن الواضح أن نجاح برنامج العودة حاسم لتحقيق بوسنة وهرسك قابلة للبقاء.

بينما تدخل عملية تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك أحرج مراحلها، من المحتم صيانة البيئة الآمنة السالمة نسبيا التي خلقها وجود القوة المتعددة الجنسيات وزيادة ترسيخها لضمان أن تحقق جميع الجهود والموارد التي أنفقت حتى الآن نتائجها المرغوب فيها. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يخاطر بسحب القوات المتعددة الجنسيات من البوسنة والهرسك في وقت لا تزال مؤسسات الدولة فيه ضعيفة، ودواعي الشك والريبة لا تزال واضحة، ومجرمو الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام ما زالوا يتمتعون بحريتهم ويمارسون النفوذ والسلطة في الخفاء.

وفي هذا الشأن، ترحب ماليزيا بالمناقشات الجارية بشأن الدور الذي سيكون في المستقبل لحفظة السلم الدوليين بعد انتهاء ولاية قوة تثبيت الاستقرار في حزيران/يونيه ١٩٩٨. ونحن نأمل تحقيق توافق آراء نهائي بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية، ونشعر بالتشجيع إزاء بعض التطورات الإيجابية في ذلك الاتجاه. ونرحب بوجه خاص بقرار الولايات المتحدة بتمديد دور قواتها في قوة تثبيت الاستقرار. ونعتبر قيام الولايات المتحدة بدور عسكري مستمر هاما لقدرة قوة حفظ السلام الدولية على البقاء في البوسنة والهرسك. ونعتقد أن المزيد من وجود قوة دولية أمر لازم، وماليزيا - باعتبارها بلدا مشاركا بقوات، ستكون مستعدة للاشتراك في مشاورات بشأن ذلك الموضوع.

من الواضح، أن هناك حاجة لبناء الثقة والتفاهم والصداقة بين المجموعات العرقية في البوسنة والهرسك حتى تتمكن من الإبقاء على عملية المصالحة الوطنية. ولهذا السبب، ماليزيا مستعدة لتقديم مساهمة متواضعة بتنظيم سلسلة من المحافل أو حلقات العمل غير الرسمية بمشاركة المجموعات البوسنية والأفراد البوسنيين والخبراء الدوليين والميسرين. وبدعم من البوسنة والهرسك، تقترح ماليزيا عقد هذا المحفل في ماليزيا قريبا. ونعتقد أن ماليزيا، بما لها من خلفية وخبرة متعددتي الأعراق، متعددتي الأديان في بناء الدولة بشكل فريد من نوعه، يمكنها أن تسهم إسهاما إيجابيا في هذا المجال. وبينما سيواصل المجتمع الدولي تقديم مساعدته، فإن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ مهام بناء الدولة تقع في آخر الأمر على الشعب البوسني نفسه. وعندما ينفذون بإخلاص وجدية التزاماتهم بمقتضى اتفاق السلام، عندئذ فقط، ستتحقق التسوية السلمية حقا وتصبح عملية السلام لا رجعة فيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل سلوفينيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا الخالص لكون هذا الاجتماع لمجلس الأمن يعقد تحت رئاسة كوستاريكا. إن دور بلدكم في السلم الدولي دور مثالي، ونحن نعتقد أنه من المناسب والمثالي تماما أن تجري المناقشة والبحث عن سلام دائم في البوسنة والهرسك تحت رئاستكم. ونحن واثقون بأن شهر كانون الأول/ديسمبر هذا سيكون شهرا ناجحا لمجلس الأمن.

إن الحالة في البوسنة والهرسك ستظل مثيرة للقلق الدولي. فبينما تحقق بعض التقدم في تنفيذ اتفاق دايتون/باريس للسلام، كما يلاحظ في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، من الواضح أن بذل المجتمع الدولي المزيد من الجهود المستدامة مسألة لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار للحالة ولجعل عملية السلام عملية لا رجعة فيها.

لقد حدثت بعض التطورات التي ينبغي أن تشجع جهدنا المشترك من أجل السلام. فاتفاق السلام الذي أبرم منذ عامين كان إنجازا هاما في حد ذاته. لقد أوقف الحرب وفتح الطريق نحو الحفاظ على الاستقلال والسيادة، والاستمرارية القانونية، والسيادة الإقليمية للبوسنة والهرسك. وتنفيذ اتفاق السلام أرسى الأساس لوقف دائم للأعمال القتالية ويمثل تقدما هاما في مجال خفض الأسلحة. وجهود الممثل السامي اكتسبت اعترافا وتأييدا دوليين واسعي النطاق. وعدد وفير من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية أسهم في مختلف جوانب الجهود لتحقيق تعمير اقتصادي وسلام دائم.

لقد شاركت سلوفينيا بشكل نشط في هذه الجهود. ومؤخرا، تحملت المزيد من المسؤولية بعد أن أصبحت عضوا في قوة تثبيت الاستقرار، ونحن نتعاون بشكل وثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي في المشاركة في خيارات مختلفة لعملية ما بعد قوة تثبيت الاستقرار. وسلوفينيا، بالإضافة إلى هذا، عاكفة على إنشاء صندوق دولي لإزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام.

إن القلق الدولي على السلام في البوسنة والهرسك أعرب عنه بأوضح صورة في اجتماع مجلس تنفيذ السلام الذي عقد في بون يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. لقد أكد مجلس تنفيذ السلام مجددا أنه لا بديل عن اتفاق السلام باعتباره أساس التعمير السياسي والاقتصادي في البوسنة. وإن الإسهام الحيوي لقوة تثبيت الاستقرار في توفير بيئة آمنة لتنفيذ اتفاق السلام معترف به على نطاق واسع. وأكد مجلس تنفيذ السلام توافق آراء ظاهر بشأن ضرورة تحقيق وجود عسكري دولي يستمر إلى ما بعد ١٩٩٨. وهذا لا يزال أمرا لا غنى عنه لأي تقدم في عملية السلام في المستقبل. ونحن نرحب بالقرارات التي اتخذت مؤخرا في هذا الصدد.

إن رسالة مؤتمر تنفيذ السلام واضحة، فالمسؤولية عن توطيد السلم تقع في المقام الأول على عاتق سلطات البوسنة والهرسك. ونتوقع من الجيران المباشرين للبوسنة والهرسك أن ينتهجوا نهجا بنّاء لتحقيق هذه الغاية ويجب عليهم أن يساعدوا في مساعي السلام. وأخيرا، يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا نشطا حيال جميع المشاكل الأساسية التي تعرقل عملية السلام.

هذه الرسائل ترددت وتعززت في القرار ٥٢/١٥٠ بشأن الحالة في البوسنة والهرسك الذي اتخذته الجمعية العامة في أوائل هذا الأسبوع في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وتشعر سلوفينيا بالامتنان لأن القرار اعتمد بتوافق الآراء وهذا يعبر بجلاء عن وحدة المجتمع الدولي كله وعزمه على أن يعمل بيد واحدة من أجل إعمال سلم عادل ودائم في البوسنة والهرسك ومن أجل إزالة جميع العقبات التي لا تزال تعوق هذه العملية.

إن بعض المسائل التي تعوق عملية السلام واضحة، وكذلك التدابير التي تعجل بإزالة هذه المعوقات. فنحن في حاجة إلى تدابير أكثر صرامة لإبعاد مجرمي الحرب عن صنع القرارات وإحالتهم للمحاكمة أمام المحكمة الدولية لمجرمي الحرب. وينبغي دعم الجهود الرامية إلى كفالة الالتزام بأوامر المحكمة. وينبغي أيضا الإشادة بشجاعة كل الذين أسهموا في هذه الجهود ويتعين على مجلس الأمن أن يشجع على بذل المزيد من الجهود لتقديم المجرمين إلى العدالة ولتعزيز فاعلية المحكمة التي أنشأها مجلس الأمن في ١٩٩٣. إن هذا لن يؤدي فقط إلى تعزيز العدالة كقيمة في حد ذاتها وإلى ضمان مصداقية مجلس الأمن، بل

سيوفر أيضا الظروف الهامة المناسبة لنجاح جهود السلام في البوسنة والهرسك.

ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يقدم الدعم السياسي للعودة الطوعية للاجئين ولإزالة العقبات التي تعرقل عملية العودة. ويجب أن يوضع حد لمضايقة العائدين ولأعمال القتل والتخويف التي تثبط العودة الطوعية للاجئين. وينبغي لمجلس الأمن إذا تطلب الأمر أن ينظر في اتخاذ تدابير محددة ضد المسؤولين عن هذه الأعمال.

وعــــودة اللاجئين حيوية أيضا للأداء السليم للمؤسسات المنتخبة في البوسنة والهرسك وللمحافظة على التنوع العرقي الذي كان دوما يمثل جوهر هوية هذا البلد. ومن ثم فإن عودة اللاجئين ضرورية لوجود البوسنة والهرسك كدولة مستقلة متحدة. والحاجة إلى منع أية محاولات لتقويض سيادة البوسنة والهرسك أو لتحقيق سيطرة مجموعــــة واحدة على جميع المؤسسات العامة يمكن تناولها على أفضل وجه بأن نكفل إلى أقصى حد ممكن استعادة التوازن العرقي في البلاد. والضمان الأساسي لتحقيق ذلك يكمن في كفالة المستوى اللازم من الأمن للسكان في البوسنة والهرسك. هذا مطلب يمكن أن يفقد تدريجيا وضعه المركزي في عملية السلام وفقا للتقدم الشامل. ومع ذلك فمن المهم الآن أن يبذل كل جهد لتعزيز هذا المطلب. والوجود العسكري الدولي المستمر وتعزيز قوة الشرطة هما العمودان الأساسيان لتوفير بيئة آمنة في البوسنة والهرسك.

إننا نؤيد اقتراحات الأمين العام بشأن تعزيز رصد أنشطة الشرطة من جانب قوة الشرطة الدولية وذلك بغية التصدي بفعالية لمشاكل مثل الفساد والتهريب والجرائم المالية. وأحد المجالات الهامة لهذه الأنشطة هو أيضا مزاولة وحدات الشرطة لمراقبة الحدود أعمالها.

وبالإضافة إلى توفير بيئة آمنة ينبغي أن تقوم القوة المتعددة الجنسيات بدور أكثر نشاطا في دعم اتفاق السلام والقائمين على تنفيذه. ومن ناحية أخرى ينبغي أن تتخذ القوة خطوات حاسمة ضد كل من يعارض اتفاق السلام أو يرفض الامتثال لأحكامه. وينبغي أن تقوم القوة العسكرية المتعددة الأطراف وقوة الشرطة بدور في القبض على مجرمي الحرب الذين وجهت إليهم تهم وفي إزالة العقبات التي تعرقل العودة الطوعية الآمنة للاجئين والمشردين.

إن نجاح الجوانب الأخرى لعملية السلام يعتمد إلى حد كبير على استكمال هذه المهام. ففي هذا المجال يكمن التحدي الأساسي الذي يواجه الممثل السامي. لذلك نرحب بالولاية الممنوحة له وندعم تعزيز هذه الولاية وفقا لنتائج مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في بون.

اسمحوا لي أن أختتم قائلا ما يلي: إن جهود المجتمع الدولي حققت حتى الآن قدرا من التقدم الهام في عملية السلام في البوسنة والهرسك. وينبغي أن نجدد ونعزز التزامنا بمتابعة هذه العملية حتى تصبح عملية لا يمكن عكس مسارها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل سلوفينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي في البداية أن يشيد برئاسة كوستاريكا لمجلس الأمن، وأن يشيد بالمجلس لعقد هذه المناقشة المفتوحة حول هــــذا الموضوع الهــــام في هذه المرحلة الحرجة. لقد أعربنا عن آرائنا بالتفصيــــل بشأن الحالة في البوسنة والهرسك في الجمعية العامة أثناء مناقشة البند ٤٧ من جدول الأعمال قبل ثلاثة أيــــام، ولذلك سأتوخى الإيجاز.

تجدر الإشارة إلى أنه أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ السلــــم والاستقرار في البوسنة والهرسك منذ التوقيع على اتفــــاق السلام دايتون/ باريس. والواقع أنه منذ التوقيع على اتفاق السلام أحرز تقدم ملحوظ في الميدان العسكري. بيد أن عدم الامتثال لبعض الجوانب المدنية الهامة في الاتفاق يبين أن المهمة التي يضطلع بها المجتمع الدولي لم تستكمل بعــد. وقد اتضح مؤخرا على نحو دقيق، في نتائج مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في بون في ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أن هشاشة الحالة في البلد تفرض علينا الإبقاء على بيئة آمنة مستقرة. وتقريرا الأمين العام المؤرخان ٨ أيلول/سبتمبر و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ والتقرير الأخير للممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، تشير كلها إلى أن عملية السلام لم تصبح حتى الآن عملية لا يمكن عكس مسارها.

وفي هذا الصدد أود أن أؤكد من جديد أن تركيا تدعم دعما كاملا الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته. فهو يشكل الأساس لإقامة سلام دائم وعادل في البوسنة والهرسك. وبغية تضميد جروح الحرب وتحقيق سلام دائم، من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لمساعدة البوسنة والهرسك في مسعاها الشاق من أجل تحقيق عملية المصالحة وإعادة الإدماج. وتركيا إلى جانب دول أخرى، تشارك مشاركة نشطة في تنفيذ الجوانب العسكرية والمدنية لاتفاق السلام دايتون/ باريس. وهي مستعدة لمواصلة هذا العمل.

لقد أكدت الجمعية العامة مؤخرا، بقرارها ٥٢/١٥٠، التزامها الكامل بتثبيت وتوطيد السلام في البوسنة والهرسك والمصالحة الوطنية فيما بين الشعوب التي يتكون منها هذا البلد. ونحن نرحب بهذا القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء والذي يؤكد مجددا قلق الجمعية العامة بشأن عدم الامتثال لاتفاق السلام ويعرب عن استعدادها لاتخاذ التدابير اللازمة الممكنة لتحقيق التنفيذ الكامل. ولتحقيق هذا الغرض، لا بد أن تتحقق دون إبطاء جميع الشروط التي توخاها اتفاق السلام دايتون/ باريس ومن بينها التعاون مع المحكمة الدولية وعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم وإقامة المؤسسات المشتركة.

مهما قلنا لن نغالي في التشديد على أهمية عمل المحكمة الدولية في عملية المصالحة في البوسنة والهرسك. وتركيا تؤيد بالكامل جهود المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وترى أنه يجب على الدول والأطراف في اتفاق السلام أن تفي بتعهداتها بالتعاون مع المحكمة.

لقد وجهت استنتاجات مؤتمر تنفيذ السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك المعقود في بون الانتباه بشكل خاص إلى إخفاق السلطات في جمهورية صربسكا، وكيان البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في تنفيذ التزاماتها. ومن واجب المجتمع الدولي أن يمارس الضغوط اللازمة على الأطراف التي لا تفي بالتزاماتها القانونية بالتعاون مع المحكمة. وفي هذه المرحلة من المهم أن نذكر بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مسؤولة بموجب اتفاق دايتون عن تعاون الكيان الصربي وامتثاله بالإضافة إلى تعاونها وامتثالها هي أيضا.

ويؤكد قرار مجلس الأمن ١٠٨٨ (١٩٩٦)، والإعلان السياسي الذي أصدره الاجتماع الوزاري للهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام المعقود في سنترا، ومؤتمر بون لتنفيذ السلام المعقود مؤخرا جدا، أن تقديم المعونة الاقتصادية الدولية يتوقف على الامتثال لاتفاق السلام وتنفيذه. وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على ضرورة توفير المعلومات عن مستوى التعاون والامتثال في توقيت حسن بحيث يمكن إجراء التقييمات اللازمة.

وترحب تركيا بالخطوات الإيجابية التي اتخذت صوب تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والبوسنة والهرسك. ومع ذلك، هناك مجال كبير لإحراز تقدم في هذا الصدد. لذلك، نطالب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بأن تستوفي فورا اشتراط إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وغير مشروطة مع البوسنة والهرسك. ونحن نرى أن مثل هذا التطور سيتيح الأداة اللازمة لإزالة بعض العقبات القائمة في طريق عملية التطبيع.

وترحب تركيا بالاختتام الناجح للانتخابات المحلية التي أجريت يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ونتوقع التنفيذ الكامل وغير المشروط لنتائج تلك الانتخابات. وأي محاولة لعدم تنفيذ تلك النتائج ستعيق العملية الحساسة الجارية حاليا.

إن الإنعاش الاقتصادي ضروري لعملية المصالحة، ولتحسين أحوال المعيشة والإبقاء على سلام دائم في البوسنة والهرسك وفي المنطقة بأسرها. غير أننا نشعر بفزع لأن مجموعة التشريعات الضرورية لإقامة مؤسسات للإدارة الاقتصادية المشتركة لم تنفذ بالكامل؛ كما أن التشريعات على مستوى الدولة، المحددة في إعلان سنترا، لم تعتمد. وأملنا أن يتم فورا اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الخصوص كيما تحصل البوسنة والهرسك على الإطار الاقتصادي للسياسة العامة الذي سيسمح لها بأن تبدأ الاستفادة من المساعدة الاقتصادية المتعددة الأطراف المتاحة بالفعل. وتلبية لنداء فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي يوم ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، ينبغي أن يدفع المجتمع الدولي على وجه السرعة

الأموال التي تعهد بها لبرنامج التعمير وإعادة البناء الاقتصادي للبوسنة والهرسك.

لقد اضطلعت قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات بدور حاسم في الحفاظ على السلام والنظام وفي كفالة إحراز تقدم في عملية السلام في البوسنة والهرسك. وترى تركيا أن القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، التي خلفت قوة التنفيذ، كانت ضرورية للإبقاء على بيئة أمنية مستقرة لا بد منها لردع استئناف الأعمال العدائية أو وقفها إذا لزم الأمر. ونرحب بتوافق الآراء الآخذ في التبلور حول ضرورة استمرار وجود عسكري في البوسنة والهرسك لما بعد حزيران/يونيه ١٩٩٨. وكما أوضح الأمين العام في تقريره الأخير حول هذا الموضوع:

"لقد تم إنجاز الكثير، لكن ما زال أيضا الكثير مما لم ينجز بعد". (S/1997/966، الفقرة ٤٥)

وفي هذه المرحلة غير المستقرة من عملية السلام، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهده لتحقيق سلام دائم في البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل هنغاريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إيردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ترحب هنغاريا بهذه المناقشة في مجلس الأمن عن الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك وعن المهام التي ما زال يتعين إنجازها لتنفيذ القرارات المتخذة في إطار اتفاق دايتون. وننوه بشكل خاص بأهمية استنتاجات مؤتمر تنفيذ السلام الذي عقد مؤخرا في بون والذي شدد على تعزيز منجزات عملية السلام، واستمرار المساعدة الدولية وتوطيد دور الممثل السامي.

إن هنغاريا، التي تجاور منطقة البلقان، تتمسك بشدة بالتوصل إلى تسوية سياسية لقضايا الصراع حول أراضي يوغوسلافيا السابقة. وتتمسك أيضا بالحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية بالإضافة إلى السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول الأخرى التي خلفت يوغوسلافيا السابقة. ونحن نرفض بشدة المقترحات التي طرحت هنا وهناك والتي تلمح إلى تفكيك البوسنة والهرسك كحل للمشكلة. ولا ضرورة للاستفاضة في الحديث عن الآثار السلبية الممكنة لمثل هذه الأفكار الهدامة.

ونرحب بتصميم المجتمع الدولي على السير قدما على مسار تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق دايتون. كما نرحب بنية مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لفترة إضافية. لقد انضمت هنغاريا إلى عمليات حفظ السلام في عام ١٩٩٦ بفتحها قاعدة لقوة تثبيت الاستقرار في تازار الواقعة في جنوب هنغاريا، وبإرسالها وحدة لخدمات الدعم الإداري قوامها ٥٠٠ فرد، استطاعت أن تعيد بناء ٢٠ جسرا في العام الماضي لتستخدمها السكك الحديدية والنقل البري. وبدأت هذه الوحدة كذلك عمليات لإزالة الألغام في المنطقة التي تحيط مباشرة بتلك الجسور. وتواصل الوحدة هذا العام القيام دون توقف بأنشطتها في مجال إعادة التعمير بغية تيسير استئناف الحياة الاقتصادية والتجارية الطبيعية في البوسنة والهرسك.

وبالمثل، يشارك بلدي في عمليات قوة الشرطة الدولية منذ إنشائها، وقد قام في أوائل هذا العام بزيادة عدد أفراده العاملين في هذه القوة.

مع ذلك، نلاحظ أن الجهود المبذولة لتحسين الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك يمكن أن تتسارع أكثر إذا تم تنفيذ التشريعات الاقتصادية اللازمة، وإذا زادت فعالية أداء الهيئات المركزية. ومن شأن عدم موافقة الهيئات المختصة على القوانين التي تعتبر ضرورية للغاية لإنعاش الحياة الاقتصادية في البوسنة والهرسك بسبب الخلافات في الآراء أو عدم توفر الثقة أو عدم وجود الإرادة السياسية اللازمة أن يلحق الضرر بالبوسنة والهرسك.

كما لا يمكننا أن نغفل التشديد على أهمية المصالحة في البوسنة والهرسك، نظرا لأنه إذا لم يواكب تحقيق السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي تغييرات مماثلة في الحالة النفسية للمواطنين، فإن الحالة ستظل مقلقلة في ذلك البلد، ونتائج عملية السلام قد تحبط. ومما يسهم إسهاما كبيرا في هذه العملية إقامة العدل، ورصد الاحترام لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق

الأقليات، والتعليم، ونشر قيم الديمقراطية والصحافة الحرة.

ونلاحظ بارتياح أنه جرى إلقاء القبض على شخصين آخرين متهمين بجرائم حرب في البوسنة والهرسك. ونحن نشجع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وقوة تثبيت الاستقرار على أن تواصلا أنشطتهما في هذه الدائرة، مع تركيزنا على الحاجة إلى كفالة التعاون الكامل من جانب المجتمعات الثلاث في البوسنة والهرسك، ومن جانب البلدان المجاورة كذلك، حتى يكون عدد الأشخاص المقدمين للعدالة انعكاسا صادقا للأبعاد الحقيقية للفظائع التي ارتكبت هناك. لقد آن الأوان لنتذكر الدروس المريرة المستمدة من هذا القرن الدامي الذي عشناه، ذاكرين الكلمات التي فاه بها في نورمبرغ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥، قاضي الولايات المتحدة روبرت جاكسون:

تكلم بالإنكليزية

"إن الشرور التي نسعى إلى إدانتها ومعاقبتها كانت محسوبة بدقة متناهية، وبلغت من الخبث والتدمير درجة لا تطيق معها الحضارة تجاهلها، إذ أنها لا تستطيع البقاء على قيد الحياة إذا ما تكررت تلك الشرور".

تكلم بالفرنسية

وقد يتساءل المرء كم مرة سيقتضي الأمر تكرار فظائع الماضي. إن الأطراف في البوسنة والهرسك، والجيران المباشرين لذلك البلد، يجب أن يتحملوا أيضا نصيبهم من المسؤولية، ببذل جهود كي ينبذوا بقوة النظريات العدائية، من وطنية وعرقية، والنظريات التي تدور حول الاعتبارات الإثنية - وهي نظريات أسهمت إسهاما كثيرا في إضرام نار الجحيم في يوغوسلافيا السابقة.

ونحن مقتنعون بأنه على الرغم من المصاعب ومن مرور الزمن، يجب على المجتمع الدولي ألا يشيح بوجهه عن التطورات في البوسنة والهرسك، بل يجب عليه الحفاظ على وجوده المدني والعسكري في ذلك البلد. وهنا ترحب هنغاريا بما أعلنه بالأمس في هذا الشأن رئيس الولايات المتحدة، وهي مستعدة للاستمرار في إسهامها نحو بلوغ أهداف اتفاق دايتون. ويمكن أن يلعب مجلس الأمن دورا هائلا في المسعى البالغ درجة فريدة من التعقيد، والرامي إلى استعادة الوضع الطبيعي في هذا البلد الذي مر بتجربة أليمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل أوكرانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يطيب لي، سيدي الرئيس، أن أشترك في هذه الجلسة التي تتولون توجيهها. وكان لي اليوم، من باب المصادفة، شرف إبلاغ البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة موافقة وزير خارجية بلدي على تعيين أول سفير لكوستاريكا في أوكرانيا.

إن المجتمع الدولي، إذا ما نظر إلى الحالة في البوسنة والهرسك بعد أكثر من ست سنوات من مشاركة الأمم المتحدة فيها، وبعد مضي سنتين على التوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، يستطيع أن يشعر بنوع من الانفراج ومن التفاؤل الحريص، بشأن مستقبل ذلك البلد. وعلى الرغم من المشكلات، واستمرار الصعوبات على الطريق إلى إقامة دولة ديمقراطية، متعددة الأعراق، في البوسنة والهرسك، لا يمكن أن ننكر ما أحرز من تقدم يشار إليه بالبنان.

ولا شك في أن هذا التقدم قد تحقق بفضل جهود الأطراف في اتفاق السلام، أولا. غير أنه، لولا تسهيل العملية بالمساعدة المستمرة من المجتمع الدولي، ربما كانت تلك العملية أصعب بكثير. ومن الصحيح أيضا أنه، على الرغم من ظهور علامات على حدوث تحسن شامل، فإن الوضع الراهن في البوسنة والهرسك، وكذلك في المنطقة كلها، سيظل يتطلب جهودا فطنة.

إن مؤتمر تنفيذ السلام الذي عقد في بون في وقت سابق من هذا الشهر قد دلل، مرة أخرى، على وجود التزام دولي قوي بعملية المصالحة وبناء الأمة في البوسنة والهرسك.

إن المجتمع الدولي يجب أن يركز على صنع التطور السياسي في البلد من التحرك في اتجاه ينافي اتفاق السلام. وينبغي لنا، في هذا الصدد، أن نستبعد الهاجس

الذي يوسوس باستعمال القوة العسكرية ونستبعد كذلك الخوف من استعمالها مستقبلا. وتشاطر أوكرانيا الرأي القائل بأن قوة تثبيت الاستقرار التي رخص بها مجلس الأمن لا تزال عنصرا هاما في كفالة تحقيق النتائج الأولى لعملية المصالحة وبناء الدولة الجارية في البوسنة والهرسك، وكذلك في الإسهام في تثبيت استقرار الحالة في البلقان.

ونحن نعتقد أن استمرار الوجود العسكري في البوسنة والهرسك لا ينبغي أن يقيد بحدود زمنية محددة، بل ينبغي أن يقاس بما يحرز من تقدم في تنفيذ اتفاق السلام. إن ذلك الوجود لا يمكن إلا أن يكفل التركيز الضروري إلى أقصى حد على القضايا والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولذا يؤيد وفدي كل التأييد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي تشمل فرقة عمل الشرطة الدولية، كي تواصل العمل المعهود به إليها وفقا للمرفق ١١ من اتفاق السلام. ومع مراعاة هذا، يقف بلدي مستعدا لتمديد مساهمته في عملية ممكنة التنفيذ، تعقب القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، وهي العملية التي سيصدر مجلس الأمن ولاية بالقيام بها بعد حزيران/يونيه ١٩٩٨.

إن وفد أوكرانيا مقتنع بأن دور الأمم المتحدة في عملية المصالحة والتوحيد المدني في البوسنة يظل لا غنى عنه. وفي الوقت نفسه، وبقدر ما يتوقف بدرجة كبيرة إحراز المزيد من النجاح في تنفيذ اتفاق السلام على تنفيذ نواحيه المدنية، ينبغي زيادة دور الأمم المتحدة في حل المشكلات الإنسانية. وفي رأينا أن قضايا إزالة الألغام، وإعادة البناء الاقتصادي، وحقوق الإنسان، وعودة اللاجئين، وتطبيق القانون، هي قضايا ذات أهمية خاصة. ومما سوف يساعد، إلى أقصى حد، على بلوغ هذه الغاية تحقيق تنسيق سوي للجهود الإنسانية بين هيئات الأمم المتحدة في الميدان، وبين جميع الهياكل الدولية الأخرى الضالعة في هذا المضمار، بما فيها مكتب الممثل السامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات غير الحكومية وغيرها، وكذلك بين قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات وفرقة عمل الشرطة الدولية. وحيث أنه لا توجد وكالة تملك زمام القيادة في ميدان حقوق الإنسان، يحتاج الأمر أيضا إلى مزيد من التنسيق بين شتى المنظمات التي تعالج النواحي المختلفة لهذه المشكلة.

إن إزالة الألغام ما برحت تمثل عقبة من العقبات الخطيرة التي تعرقل التنفيذ الفعال للنواحي المدنية للاتفاق. ولا شك في أن حل هذه المشكلة من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في عودة اللاجئين، وزيادة حرية الحركة والتعمير الاقتصادي للبلد برمته.

إن أوكرانيا، بوصفها من الدول المشاركة بقوات في فرقة عمل الشرطة الدولية، تلاحظ بارتياح أن قوة الشرطة هذه قد أصبحت أشد تأكيدا في تركيزها على تعزيز حرية الحركة، وتدريب الشرطة، وحماية حقوق الإنسان. إن مستوى عاليا من التعاون بين فرقة عمل الشرطة الدولية والقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، قد ثبتت فعاليته الشديدة، ولذا ينبغي المضي في تعزيزه.

وإن ما أحرز من تقدم بإرشاد فرقة عمل الشرطة الدولية، في إصلاح الشرطة في البوسنة والهرسك، أمر عظيم وجدير بالثناء أيضا. ونحن نرى، في الوقت نفسه، أن العملية المتعددة الأوجه، المتمثلة في تنفيذ النواحي المدنية لاتفاقات دايتون، ولا سيما إصلاح الشرطة في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا، يجب أن تكتسب طابعا أشد تكاملا. إن التقدم في المستقبل لا يمكن إحرازه في إحدى الدوائر إذا لم تستكمله تدابير مناسبة في دائرة أخرى. ولذا نشاطر الرأي القائل بأن إصلاح الشرطة في البوسنة يقتضي تغييرات وافية في مجموع الأنظمة القضائية والجنائية في البلد.

وسيكون من الصعب إدراك النجاح النهائي في عملية السلام في البوسنة ما لم يدعم هذه العملية تعمير اقتصادي فعال في البلد، بمساعدة مستمرة من مجتمع المانحين الدولي. وينبغي إيلاء أقصى درجة من الأولوية للمشروعات الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الاتحاد وجمهورية صربسكا، وكذلك في داخل الاتحاد نفسه. وينبغي لكلا الكيانين المتعددي الأعراق، وللشعوب الثلاثة التي تكوِّن البوسنة والهرسك، إلى جانب الأقوام الأخرى المقيمة في البلد، أن تتمتع، على قدم المساواة، بمزايا الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك العون المالي الدولي.

وفي هذا السياق أود التأكيد على أن جميع هذه التدابير العملية الرامية إلى تحسين الحياة اليومية ينبغي أن تهتدي بالحاجة إلى بناء الثقة والأمان المتبادل

بين الكيانات العرقية المتعددة في البوسنة والهرسك.

غير أن المسؤولية الأولى عن إقامة مجتمع ديمقراطي قادر على البقاء بجانب السلام الدائم والمصالحة إنما تكمن في سلطات البوسنة والهرسك. ولا يتحول ذلك إلى واقع إلا بالتنفيذ الكامل من الأطراف أنفسها لاتفاق السلام، لأن عليها وحدها أن تحدد مصير البلد.

وأخيرا، يود وفدي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في الترحم على من أزهقت أرواحهم بشكل مأساوي باسم السلام وتحسين معيشة الشعب البوسني. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد التزام أوكرانيا الثابت بقضية السلام في البوسنة سعيا إلى تحقيق مستقبل آمن ومزدهر لذلك البلد وفي البلقان كلها، وهو الأمل الذي كان يرجى أن يكون قد اقترب تحقيقه خلال العام المنصرم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي خصني بها. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من دواعي سرور كندا أن تشارك في هذه الجلسة لمجلس الأمن لدى نظره في ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ويشمل ذلك قوة الشرطة الدولية.

ويسر كندا أن تواصل تأييدها لفرقة عمل الشرطة الدولية في البوسنة وأن تسهم فيها. فالفرقة هي أكبر بعثة شرطة دولية أوفدت إلى الميدان على الإطلاق. ووجودها دليل على ازدياد أهمية دور الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام. فالشرطة المدنية تيسر الانتقال من السلطة العسكرية إلى السلطة المدنية، ومن حفظ السلام إلى بناء السلام. وفي المجتمعات الديمقراطية ثمة عهد أمني بين الحكومة والشعب. وهذا العهد لا يزال هشا في البوسنة ومن ثم يأتي دور القوات العسكرية وقوات الشرطة المدنية الدولية. فالقوات العسكرية تيسر حيزا بين الفصائل وتيسر بعثة الشرطة مراقبة وتدريب القوات المحلية، بحيث تستطيع المؤسسات الديمقراطية أن توطد أقدامها.

وتعتمد الديمقراطية والمصالحة الوطنية على تطبيق سيادة القانون. ويعتبر إنشاء قوة شرطة بوسنية متعددة الأعراق متمكنة ومحترفة ولها دوافعها، هو العنصر الأساسي لتحقيق ذلك الهدف.

وقد أيدت كندا الدعوة إلى تعزيز فرقة عمل الشرطة الدولية للبوسنة في الاجتماعين اللذين عقدا في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ في باريس ولندن. وتعزز ذلك التأييد في اجتماعات المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام، في اسطنبول وسينترا، والأسبوع الماضي في بون. وقد بدأت الفرقة تؤتي ثمارها. فهي في جميع أنحاء البوسنة أصبحت تضطلع بعمليات تفتيش صارمة على الأسلحة، وتقلل عدد نقاط التفتيش غير القانونية، وتمارس الضغط للتأكد من استخدام ملابس وسيارات الشرطة المشتركة. كما أنها بدأت مع شرطة جمهورية صربسكا برنامجا لإعادة التنظيم والتدريب. بيد أنه لا بد أن يمضي بعض الوقت قبل أن ينعكس التدريب على تطبيق سيادة القانون ورسم السياسات المجتمعية الديمقراطية، على أساس المواقف الراسخة.

(تكلم بالإنكليزية)

ويسر كندا أن عنصر التدريب على دور فرقة عمل الشرطة الدولية أخذ يتسع. وهذا سبب أكبر يحمل على التنسيق الدقيق بين وكالات التدريب، وقوة الشرطة المدنية للأمم المتحدة وقوة الشرطة الدولية ونحن نرحب بتحديث برنامج التدريب الذي يناقش فعاليته وخططه للمستقبل.

وتواجه قوة الشرطة الدولية تحديات هيكلية متأصلة في بعثة كبيرة للأمم المتحدة. ومن الممكن أن تزداد فعاليتها لو تحسن فرز وتدريب الشرطة الدولية قبل وزعها. كذلك يعزز تحسين الإدارة وزيادة وضوح تسلسل القيادة قدرات فرقة عمل الشرطة الدولية. وفضلا عن هذا، يجب أن تعمل القوة مع المجموعات الصغيرة من الشرطة المدنية التي تصل إلى البوسنة من خلفيات وقدرات تدريبية مختلفة، والتي توزع حينذاك على وحدات مختلطة في مراكز شرطة معزولة في جميع أرجاء البلد. ورغم الصعوبات الظاهرة فإن هذا النهج يتيح بالطبع الفرصة للشرطة المدنية لكي تتبادل أساليب التدريب

وتثبت عمليا للسكان المحليين أن الشرطة المتعددة الأعراق بوسعها أن تكون فعالة.

وترتبط ولاية قوة الشرطة الدولية ودورها، بل ومجرد وجودها ذاته، في التدريب والمراقبة، ارتباطا في المستقبل المنظور باستمرار وجود عامل استقرار عسكري - هو حاليا قوة تثبيت الاستقرار التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي والمأذونة من مجلس الأمن. ولكسب ثقة جميع الأطراف يجب أن تكون القوة غير مسلحة. ومع هذا فقدرة القوة على استدعاء القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، لها نفس الأهمية في تنفيذ عملياتها. وما تحقق مؤخرا من نجاح في مجال التحقيقات وإزالة المتاريس وعمليات التفتيش على الأسلحة ومراقبة السجون، ما كان له أن يتحقق لولا مساندة القوة المتعددة الجنسيات لتعزيز متطلبات قوة الشرطة الدولية.

وقد أشار البعض مؤخرا إلى أنه ربما وجدت ثغرة بين ولايتي القوة المتعددة الجنسيات وقوة الشرطة الدولية، ينبغي أن تملأ الشواغر فيها شرطة مسلحة. وقد يكون من الأفضل أن تميز هذه بأنها ثغرة في السلوك. فللقوة المتعددة الجنسيات وقوة الشرطة الدولية مسؤوليات دعم فريدة ومتبادلة من أجل إقامة أمن مستدام والتحول إلى بناء السلام في البوسنة. ومع ذلك، وهذا ما أشدد عليه، ينبغي ألا نغفل عن هدفنا وهو: تعزيز قدرة واستعداد الشرطة المحلية والحكومة للاضطلاع الكامل بمسؤولياتهما في سياق السلام. وهذه هي مسؤولياتهما التي نحثهما على الوفاء بها وممارستها. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نقاوم إغراء نقل هذه السلطات. فهذا سيكون بمثابة رسالة خاطئة، وستبقى الأحوال المحلية حينذاك دون تغيير.

وفي سعي ذي صلة بهذا الموضوع يهدف إلى تمكين السلطات البوسنية، ستبدأ الأمم المتحدة قريبا نقل سلطة مركز عمليات الألغام إلى الحكومة المحلية. وهذه مسؤولية هامة سيتعين على القادة البوسنيون الاضطلاع بها بصورة جدية. فويلات الألغام الأرضية أمر واقعي جدا في البوسنة يتطلب قيادة جديدة من جانب السياسيين البوسنيين من جميع الجوانب اعتبارا من نيسان/أبريل وحتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقدمت كندا الإسهام العيني بخبراء إزالة الألغام وهو أكبر إسهام تقدمه دولة مشاركة، إلى مركز عمليات الألغام وظلت تقدم الموظفين حتى وقت قريب. ونتوقع أننا سنقدم أيضا موظفين لمركز عمليات الألغام التابع للبوسنة والهرسك، في العام القادم.

وفي جهد آخر في هذا الصدد، وكجزء من المسيرة المجتمعية نحو تحقيق العدل والسلام في البوسنة والهرسك، أعلنت كندا قبل يومين عن مساهمة مالية إضافية بمبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ دولار ومساهمة أخرى بخمسة محللين للجرائم إلى محكمة جرائم الحرب الدولية لتعزيز عملها في مجال إخراج الجثث من المقابر الجماعية في البوسنة والهرسك.

ولقد كان التعاون الوثيق بين قوة الشرطة الدولية والقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، في الأشهر الأخيرة تعاونا فعالا في تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام، وفي التأكد من فعالية عمل الشرطة المحلية. ويتعين على قوة الشرطة الدولية والقوة المتعددة الجنسيات أن تواصلا تجميع جهودهما واتخاذ الإجراءات بأسلوب منسق وخلاق، باستخدام قوتهما كجزء من التزام طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **المتكلم التالي** على قائمتي ممثل لكسمبرغ. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ولزفيلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتشارك في تأييد هذا البيان البلدان المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية - بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، فضلا عن أيسلندا.

ويود الاتحاد الأوروبي قبل كل شيء أن يعرب عن شكره للممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، السيد كاي أيدي، على جهوده الدؤوبة التي بذلها، هو ومساعده والأعضاء الآخرين في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، لا سيما أفراد فرقة عمل الشرطة الدولية، للمساعدة على إرساء سلام دائم في البوسنة والهرسك. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنرحب بالممثلة الخاصة الجديدة، السيدة إليزابث رين، ونعرب لها عن أكيد تعاوننا معها ومساعدتنا لها في الاضطلاع بمسؤولياتها الهامة.

إن اعتماد الجمعية العامة لقرار بشأن الحالة في البوسنة والهرسك بدون تصويت يوم الاثنين، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، مثّل رسالة تأييد صريحة من المجتمع الدولي لعملية السلام في البوسنة والهرسك.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى أنه ما من بديل لاتفاق السلام الذي يمثل أساسا تقوم عليه التنمية السياسية والاقتصادية للبوسنة والهرسك ولكيانيها متعددي الأعراق. وتميزت العملية التي بدأت قبل عامين بالتمكن من تنفيذ الجوانب العسكرية من الاتفاقات على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، شرع المجتمع الدولي في جهد كبير لإعادة بناء الهياكل الأساسية في البوسنة والهرسك.

إن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات يرتبط ارتباطا وثيقا باستعادة البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق والتي تعمل مؤسساتها في احترام تام للقانون ووفقا لمبادئ العدالة المعترف بها عالميا.

وأحد المجالات الأكثر حساسية، الذي يظل تأثيره حاسما على عودة الحياة الطبيعية إلى البوسنة والهرسك، يتمثل في تدريب قوات الشرطة. والواقع، أن عددا كبيرا من اللاجئين والمشردين، بمن فيهم القادمون من مناطق كانوا ينتمون فيها إلى أقليات، لم يعودوا بعد إلى ديارهم خوفا من أعمال الترهيب والعنف. ويجب اتخاذ تدابير إدارية وقانونية فورا لوضع حد لهذه الأعمال. وبغية تنفيذ هذه التدابير بسرعة ودون تمييز، لا بد من وجود قوة شرطة متشربة بمبادئ الديمقراطية.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في الكيانين في إطار إعادة تنظيم الشرطة بفضل الأنشطة الدؤوبة لقوة الشرطة الدولية. وعلى وجه الخصوص، يرحب الاتحاد بتفكيك الوحدات الخاصة، وبإعادة إدماج بعض أفرادها في الشرطة المدنية النظامية، وبإنشاء دوريات شرطة مختلطة. إضافة إلى ذلك، نود التشديد على أهمية تنظيم الدورات التدريبية التي تتناول احترام الكرامة الإنسانية في إقليمي الكيانين ودور الشرطة في المجتمع الديمقراطي، فضلا عن أهمية إعادة تشغيل أكاديميات الشرطة وتطويرها لكفالة تدريب أفراد الشرطة وفقا للمبادئ الديمقراطية.

إن تنامي التعاون بين قوة الشرطة الدولية والشرطة المحلية، في إطار تيسير الحركة بين الكيانين وداخلهما، وبمشاركة قوة تثبيت الاستقرار، مكن من تفكيك عدد كبير من نقاط التفتيش غير الشرعية. وانخفض عدد نقاط التفتيش انخفاضا كبيرا، ونود الإشادة بهذا التطور الإيجابي.

إن التعاون الوثيق بين قوة الشرطة الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكن من إجراء الانتخابات المحلية بهدوء في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وانتخابات برلمان جمهورية صربسكا في ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ويحمل هذا التعاون بشارة طيبة على الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٨. ولهذه الغاية، ينبغي إكمال العمل بنجاح في إصلاح وسائط الإعلام حتى تعمل بطريقة ديمقراطية وتتحلى باحترام التعددية. ولا بد من تطوير التعددية العرقية في الأحزاب.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشيد بالعمل الذي قامت به شعب أخرى في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، لا سيما شعبة الشؤون المدنية، ومفوضية حقوق الإنسان، ومكتب الصحافة والإعلام. إضافة إلى ذلك، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد أهمية مركز العمل المعني بأمور الألغام، الذي سيطلب منه الاستمرار في الاضطلاع بدور هام في البوسنة والهرسك بعد أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، مع تطبيق مبادئ إزالة الألغام التي أقرها مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

وعلى الرغم من أن عام ١٩٩٧ شهد نجاحا حقيقيا، سيتعين بذل جهود إضافية في مجالات متنوعة مثل إعادة استتباب الأمن، وتقديم المسؤولين عن جرائم الحرب إلى العدالة، وإنشاء صحافة حرة، وعودة اللاجئين والمشردين، وإعادة تأهيل الاقتصاد، وتنظيم الانتخابات المحلية. ولا شك أن النتائج التي تحققت تظل مهددة ما لم يحرز المزيد من التقدم في أقرب وقت. ومن الجلي أنه كان بالإمكان تحقيق أكثر مما تحقق بكثير لو أن السلطات في البوسنة والهرسك ساهمت على النحو الكامل في بناء مجتمع مدني وديمقراطي في البلد. ونحن ننتقل إلى العام الثالث من تنفيذ اتفاق السلام والمرحلة الأخيرة من فترة التثبيت، لا تزال الحاجة قائمة لبذل جهود كبيرة لكفالة عمل الهياكل الصالحة في البوسنة والهرسك وكيانيها. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء

عمل الحكومة المركزية في البوسنة والهرسك بدون أي قانون أساسي أو أمانة عامة أو مقر دائم. ولم ينعقد البرلمان سوى خمس مرات منذ انتخابه في السنة الماضية. ولا يقوم الكيانان بتمويل الميزانية العامة، حيث أنهما يحتفظان بالعائدات الجمركية أو لا يحصلانها. ويجري التصرف بمبالغ ضخمة بدون الشفافية اللازمة وخارج نطاق الإجراءات القانونية. وليس للبوسنة والهرسك علم ولا عملة موحدة حتى الآن.

وقد اجتمع مجلس تنفيذ السلام في بون في ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر لبحث التقدم المحرز منذ مؤتمر لندن في ٤ و ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ واجتماع سنترا الوزاري. ويرحب الاتحاد الأوروبي بعقد مؤتمر بون ويؤيد نتائجه بالكامل. ونأمل أن تكمل قوة الدفع التي أضفاها ذلك المؤتمر على عملية السلام بتعاون كامل من جميع الأطراف المعنية.

إننا ندعم الممثل السامي دعما كاملا في تصريف مهامه الصعبة. ويظل هذا العمل، فضلا عما يقوم به المجتمع الدولي، أمرا لا غنى عنه في المستقبل القريب. وغايتنا النهائية هي البوسنة والهرسك التي توجد فيها إدارة نزيهة قادرة أخيرا على حكم نفسها بنفسها والعيش داخل حدود يحترمها جيرانها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على أنه لن يتسامح مع المحاولات التي تجري داخل الكيانين لتقويض سيادة البوسنة والهرسك، ولن يتهاون أيضا مع المحاولات التي تبذلها أية مجموعة للسيطرة على المؤسسات السياسية في ذلك البلد.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يذكّر البلدان المجاورة بالتزاماتها بمقتضى اتفاق السلام. فلا بد من الوفاء، طوعيا وفوريا، بهذه الالتزامات وبالكامل.

وعلاوة على ذلك، نود أن نشير إلى أن الاتحاد الأوروبي، وفي إطار معونته الإقليمية، يؤكد من جديد على أن استمرار المساعدة الدولية مرتبط ارتباطا تاما بامتثال السلطات في البوسنة والهرسك والدول المجاورة لاتفاق السلام وكذلك لجميع الالتزامات اللاحقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.**

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تضم إيطاليا صوتها إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نؤيد بقوة الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في بون في الفترة من ٩ إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، والذي مهد السبيل لإحراز المزيد من التقدم في عملية السلام في البوسنة. ومنذ انعقاد مؤتمر تنفيذ السلام الأخير في لندن، وبفضل الجهود الدؤوبة أيضا التي بذلها الممثل السامي ومكتبه، من المنصف القول إنه تم إحراز تقدم.

ومن أجل توطيد هذه المنجزات وجعل عملية السلام لا رجعة فيها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يلقي نظرة متأنية على المستقبل. ويتعين على الأطراف الآن أن تبدي عزيمة متجددة على احترام الالتزامات التي قطعتها على نفسها بحرية، وأن تعمل من أجل تحقيق الاستقرار الكامل في البلد وفي المنطقة. وفي هذا السياق، نلاحظ، ومرة أخرى بفضل العمل الذي قام به الممثل السامي، أن البرلمان البوسني اعتمد في أوائل هذا الأسبوع قانونين من القوانين الثلاثة المتفق عليها في بون. وإننا نرحب أيضا بدخول قانون الجنسية حيز النفاذ المؤقت.

وفي رأينا، من المطلوب إجراء تحسينات في المجالات التالية.

أولا، يجب تشغيل المؤسسات المشتركة على الوجه السليم. فالانتخابات التي أجريت في البوسنة منذ عام ١٩٩٦ تؤيد الاتجاه نحو السيناريو السياسي الأكثر اتساما بالتعددية. وبالتالي، يجب أن يصبح تعزيز الحريات السياسية والمدنية وحرية الصحافة وترسيخ التعددية في الآراء والأحزاب السياسية هدفين من الأهداف ذات الأولوية. وينبغي أن يكون الهدف النهائي تحقيق الاستقرار السياسي من خلال سلسلة متواصلة من الانتخابات الديمقراطية التي يشرف عليها المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، يمثل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون الأساس الذي تستند إليه جميع المجتمعات

التي تزمع الارتقاء نحو الرفاه والتنمية. ونحن نثق بأن الأطراف ستتعهد بحماية وتعزيز هذه الحقوق الأساسية وستلتزم التزاما راسخا بضمان احترامها في كل قطاع من قطاعات المجتمع.

ثانيا، إن تعزيز العلاقات الطيبة مع البلدان المجاورة وفيما بينها أمر حاسم لتنفيذ اتفاق السلام. ولكن ينبغي أن تكون العلاقات الخاصة بين الكيانين والبلدان الأخرى ممتثلة بالكامل لاتفاق دايتون. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالمساعدة التي قدمتها إيطاليا إلى الرئاسة البوسنية لمبادرة أوروبا الوسطى في عام ١٩٩٧، والتي قبل بضعة أسابيع نظمت بنجاح مؤتمر قمة هذا العام في سراييفو.

إن الإبقاء على تواجد عسكري دولي في البوسنة بعد انتهاء ولاية قوة تثبيت الاستقرار في حزيران/يونيه ١٩٩٨ ضروري لكفالة الأمن والاستقرار في البوسنة والمنطقة عموما. ولهذا ترحب إيطاليا بتوافق الآراء الذي بدأ يتبلور حول هذه الحاجة. ونحن على استعداد للعمل مع شركائنا بشأن تحديد أفضل الخيارات الممكنة. ونحن نعتقد أنه لا تزال هناك حاجة إلى وجود ما بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي وأن تكون مشاركة البلدان فيه على أوسع نطاق ممكن. وفي هذا الصدد، نرحب بحرارة بإعلان الرئيس كلينتون بالأمس بأن الولايات المتحدة ستبقي على قواتها في البوسنة. واسمحوا لي أيضا أن أؤكد على أنه لا يمكن لأحد، وأكرر لا يمكن لأحد، أن ينكر مدى التزام أوروبا الحالي، من الناحيتين العسكرية والاقتصادية. وإيطاليا، التي تساهم بقوات كبيرة في القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار، ستواصل بالتأكيد تحمل نصيبها، وأيضا في قوة المتابعة المتعددة الجنسيات التي ستنشأ في نهاية المطاف.

إن بلدي من المساهمين الرئيسيين في تقديم المساعدة الطارئة ومعونة التعمير إلى البوسنة والهرسك.

ونحن نعتقد أن الاستخدام الفعال لصناديق الإعمار قد يثبت حيويته لتعزيز السلام وتوطيده. ولا بد من استخدام المعونة كحافز لضمان المصالحة الحقيقية. وينبغي أيضا اعتبار المساعدة الاقتصادية طريقة لتشجيع تحقيق الديمقراطية في المنطقة بأسرها. وإن المشروطية لا تعني معاقبة طرف أو آخر أو التمييز ضده: إنها تعني تشجيع الجميع على اتخاذ مواقف إيجابية تجاه عملية السلام. وهذه المعايير تنطبق على كل جانب من جوانب عملية السلام، مثل احترام حقوق الإنسان - مدى عمق احترام حقوق الإنسان، وخاصة هناك - وعودة اللاجئين، وإعادة تشكيل وسائط الإعلام، ومكافحة الفساد.

والعامل الهام الآخر لعملية السلام هو التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويحدونا وطيد الأمل في أن تترجم الأطراف التزاماتها إلى تعاون فعال وملموس.

إن المجلس بصدد عملية تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي تضطلع بدور حيوي في تثبيت استقرار البلد، وخاصة في إعادة تشكيل مؤسسات إنفاذ القانون، من خلال فرقة عمل الشرطة الدولية، التي تسهم إيطاليا بالفعل بأفراد فيها وتنوي أيضا تخصيص المزيد من الأموال لها. وفي إطار عملية حفظ السلام في البوسنة، تقوم فرقة عمل الشرطة الدولية بمهمة أساسية تتمثل في طمأنة السكان المدنيين وتمهيد السبيل نحو المصالحة الوطنية والتعايش السلمي. ونحن نرحب بعزم الأمين العام على توسيع نطاق عمليات القوة لتشمل قضايا الأمن العام الرئيسية، مثل الجريمة المالية، والتهريب والفساد، والإصلاح القضائي. وتتسم أنشطة فرقة عمل الشرطة الدولية بأنها طويلة الأجل. ونحن نشارك تقييم الأمين العام بأن هذا التقدم لا يزال هشا، ولذلك ستظل مشاركة البعثة في البوسنة مطلوبة لفترة طويلة. وفي هذا الصدد، نوافق على أنه ينبغي النظر بعناية في الترتيبات الأمنية المستقبلية لأنها تؤثر على قدرة فرقة عمل الشرطة الدولية على العمل بفعالية.

وتؤيد إيطاليا تأييدا تاما مشروع القرار المعروض على المجلس، والذي تشارك في تقديمه.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد للمجلس بأن بلدي سيظل وفيا لالتزامه بالإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى استعادة السلم والأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي المنطقة ككل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي ممثل كرواتيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أنني سبق أن شرحت وجهات النظر العامة

لكرواتيا بشأن الحالة في البوسنة والهرسك أثناء المناقشة التي جرت في الجمعية العامة يوم الاثنين، أعتزم أن أقتصر في ملاحظاتي اليوم على دور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والنتائج التي حققتها فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك.

وأود أن أؤكد أن كرواتيا تعلق أهمية خاصة على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعلى عملها. والواقع أنه كان لبلادي أثر في إنشاء المحكمة. وعندما أنشئت أخيرا في أيار/مايو ١٩٩٣، كان أحد أهدافها الرئيسية الإسهام في إحلال السلام عن طريق إقامة العدل. وهذا الهدف النبيل لم ينعكس بقدر كاف في النتائج التي أحرزت حتى الآن.

إن كرواتيا لا تشترط أن يكون تعاونها مع المحكمة متوقفا على تعاون مماثل من أي بلد أو كيان آخر. وكرواتيا تعتبر دائما أن التعاون واجبها القانوني والسياسي والأخلاقي. ونعتقد أن جميع البلدان الأخرى ينبغي أن تتخذ الموقف نفسه من المحكمة.

ويبدو أنه لا يسع المحكمة، نظرا للقدرات المحدودة التي لديها مقارنة بمدى الجرائم المرتكبة، أن تقوم بعملها إلا بطريقة انتقائية. لذلك، فإن الاستنساب في تحديد الجرائم ومرتكبيها الذين يتعين ملاحقتهم له أهمية كبرى. وكرواتيا لا يسعها أن تشعر بارتياح كلي إزاء ممارسة هذا الاستنساب حتى اليوم.

ثمة مصادر دولية تقدر أن البوسنيين الكروات والمسلمين مسؤولون عن حوالي ١٠ في المائة من جميع الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك خلال الصراع، في حين أن البوسنيين الصرب مسؤولون عن حوالي ٩٠ في المائة منها. ومع ذلك، فإن البوسنيين الكروات يمثلون في هذا الوقت ٧٣ في المائة من الأشخاص المحتجزين لدى المحكمة. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من وجود أدلة وافرة، لم توجه اتهامات عن الجرائم التي ارتكبت ضد البوسنيين الكروات. وتصر الحكومة الكرواتية على وجوب أن تبت المحكمة في هذه الجرائم.

إن هدف المحكمة المتمثل في إقامة العدالة، وهو ما تأمله بلادي وحكومة البوسنة والهرسك أملا كبيرا، لا يمكن تحقيقه إذا استمر العمل على المنوال الحالي.

وفيما يتعلق بعملية الاعتقال التي حدثت مؤخرا لاثنين من البوسنيين الكروات، نود أن نؤكد أن جمهورية كرواتيا شجعت المتهمين على الاستسلام طوعا، وذلك يعود جزئيا إلى تجنب الخطر الناجم عن استخدام القوة. علاوة على ذلك، ولئن كانت الاعتقالات مرتكزة على القانون الدولي وضمن نطاق ولاية قوة تثبيت الاستقرار، فإنها زادت إلى مستويات أعلى الخلل القائم فعلا في عدد المحتجزين، من حيث اشتراك مجموعتهم العرقية في جرائم الحرب.

وفيما يتواصل هذا النقاش، يسرح مهندسو التطهير العرقي ويمرحون بحرية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا. فالجنرال ميلاديتش يحضر أحداثا رياضية في بلغراد، ويختلط مع آخرين من كبار ضباط الجيش اليوغوسلافي السابقين والحاليين، وبعضهم مسؤول عن أعمال عدائية ارتكبت في فوكوفار. أما رادوفان كراديتش فيعطي مقابلات لتلفزيون أجنبي من بالي حيث يمسك بزمام الأمور في جمهورية صربسكا. وميلان مارتيتش، الذي أمر بقصف زغرب بالقنابل وتتهمه المحكمة بتلك الجريمة، يعيش في فيلا في المنطقة المجاورة مباشرة لمقر قوة تثبيت الاستقرار في بنيالوكا. وينبغي أن نسأل أنفسنا، ما نوع الرسالة التي يبعثها هذا الأمر؟

لا شك أن المسؤولية عن جرائم الحرب فردية دائما، وأن جميع مرتكبيها يتعين تقديمهم إلى العدالة. وفي الوقت نفسه، لا يسع المحكمة، نظرا لمواردها المحدودة، أن تحاكم جميع مرتكبي الجرائم. لذلك، من الضروري لعملية السلام أن يبين عمل المحكمة في المستقبل على نحو أفضل مستوى المشاركة في المسؤولية ودرجتها لمختلف الجوانب في الصراع. وحقيقة أنها لم تفعل ذلك حتى الآن ينتقص من إقامة العدالة وتحقيق المصالحة في البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي ممثل ألمانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودولف (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية أود أن أذكر أن ألمانيا تؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للكسمبرغ، السفير ولزفيلد، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن التقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك يشاطر التحليل الذي خلص إليه مؤتمر إحلال السلام الذي استضافته ألمانيا في ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، في بون، ومفاده أنه تم إحراز تقدم ولكن لا يزال يتعين اتخاذ خطوات عديدة نحو سلام يديم نفسه بنفسه ونحو المصالحة والتسامح والديمقراطية الدائمة.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن أهمية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في عملية تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق السلام ليس مغإلى فيها. وإن موظفي الأمم المتحدة، ولا سيما ضباط الشرطة التابعون لقوة الشرطة الدولية، وبتعاون وثيق مع أفراد قوة تثبيت الاستقرار، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات والوكالات الدولية الأخرى الموجودة في البوسنة والهرسك، يواجهون تحديا فريدا يتمثل في العمل كمراقبين وشركاء على حد سواء في محاورة السلطات المحلية بغية تهيئة جو مستقر وغير تمييزي قوامه القانون والنظام والتسامح. وهذه المشاركة من جانب الرجال والنساء من ٤٠ بلدا تستحق احترامنا ودعمنا الكامل.

إن وجود الأمن وهيكل الشرطة على نحو دائم وقائم بذاته في البوسنة والهرسك، ارتكازا على ثقة المواطنين من الشعوب الثلاثة المكونة للبلد، لا يمكن تحقيقه بمرسوم دولي؛ فهو يحتاج إلى تعاون من السلطات المحلية. وإن حالة غياب الحرب يمكن أن تفرضها قوات دولية، ولكن المصالحة يتعين أن تتجذر في قلوب الناس وأذهانهم.

وإننا نشاطر الأمين العام ملاحظته ومفادها أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أن تزيد إسهامها في عملية بناء السلام بطريقة أكثر فعالية، ضمن حدود الولاية الحالية، مثلما يوجزه المرفق ١١ من اتفاق دايتون. وفي حين يتواصل الرصد، فإن برنامج تدريب الشرطة المحلية سيتعزز. وإن التعليم والتدريب المتخصصين على يد خبراء دوليين، ولا سيما في مكافحة الجريمة الاقتصادية والفساد، لن يساعدا على توسيع قدرات الشرطة المحلية فحسب، بل أيضا على الحد من الأرباح غير القانونية التي يجنيها المعارضون لعملية السلام.

إن مدخلاتنا المتزايدة من الخبرات الدولية والمهارات في ميدان الشرطة التي نوفرها للشرطة في البوسنة والهرسك في مكافحتها للجريمة ومحافظتها على الأمن العام ستبقى غير فعالة دون وجود نظام قضائي يتصف بالديمقراطية والشرعية ويضمن إجـــراء تحقيقات ومحاكمات عادلة فضلا عن تهيئة ظروف مقبولة لعمليات الاحتجاز. وينبغي لجميع الأطراف أن ترحب بالمساعدة القانونية الدولية باعتبارها فرصة وليس تدخلا. وإن الطلب الذي تقدم به المشرف التابع للممثل السامي في برتشكو الأسبوع الماضي لاستعراض برنامج الخصخصة لجمهورية صربسكا يدل على النية في العمل على وضع أنظمة كافية، في جهد مشترك.

ولذلك فإن ألمانيا ترحب باعتزام الأمين العام أن يزيد أيضا من جهود فرقة عمل الشرطة الدولية في مجال الإصلاح القضائي كذلك. وألمانيا بتوفيرها لـ ١٦٦ من الضباط المدربين ذوي الخبرة تمثل ثاني أكبر مساهم في فرقة عمل الشرطة الدولية. وقدمت ألمانيا أيضا مدعيا وخبراء آخرين. وقدمنا دعوات لعقد دورات تدريبية في ألمانيا لضباط الشرطة البوسنيين. وتنظر حكومتي حاليا في إيجاد سبل لتلبية الطلب الوارد في الوثيقة الختامية لمجلس تنفيذ السلام وتقرير الأمين العام لزيادة الإسهام في شكل تدريب وأموال ومعدات.

وإن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وفرقة عمـــل الشرطة الدولية لا يمكن أن تعملا في البوسنة والهرسك في غياب الترتيبات الأمنية الضرورية. وفي الوقت الحالي لا يمكن أن تكفل بيئة آمنة لموظفي الأمم المتحدة إلا بوجود قوة عسكرية دولية. ونحن نرى أن التوزيع الحالي للمسؤوليات بين فرقة عمل الشرطة الدولية والقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار كان فعالا وتمكن من مواجهة التحديات. وإن المشاركة المدنية والمشاركة العسكرية متداعمان. والتنفيذ المدني الناجح تحت حماية القوات الدولية هو وحده الذي يبشر بتحقيق سلام مستدام يمكن أن يجعل في نهاية المطاف الوجود العسكري الدولي غير ضروري.

ولكن بينما تقف بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك - شأنها شأن القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار والممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وآخرين كثيرين - مستعدة ليس لأن تستمر فحسب، وإنما لتعزيز جهودها، فإن على جميع سلطات الحكومة المركزية والكيانين أن تدرك بأنها هي نفسها مسؤولة عن تحقيق المصالحة والاستقرار والديمقراطية والدعم المقدم

بتمديد ولايتي البعثة وفرقة الشرطة يجب أن يقابل من جانب الأطراف المعنية بالامتثال التام لاتفاق السلام والالتزامات المترتبة عليه. وتشمل هذه الالتزامات على وجه الخصوص التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وترحب ألمانيا بما قام به عشية الخميس أعضاء القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار من إلقاء القبض على شخصين إضافيين متهمين بارتكاب جرائم حرب. والعملية التي تمت في فيتيز تؤكد مرة أخرى على تصميم المجتمع الدولي على تقديم الأشخاص المتهمين إلى المحاكمة في لاهاي. وما لم تتحقق العدالة في البوسنة والهرسك، فسيظل السلام والمصالحة هدفا بعيد المنال.

ولقد وردت في مؤتمر بون الإشارة بشكل واضح إلى أن صبر المجتمع الدولي له حدود. والذين يتجاهلون التزاماتهم بالتعاون أو يمتنعون عن الوفاء بها، وعلى وجه الخصوص في الرئاسة المشتركة، ينبغي أن يعلموا أن الوقت ليس في صالحهم. ولذلك فإن مؤتمر تنفيذ السلام قد عزز من موقف الممثل السامي. وألمانيا ترحب بأول استخدام لصلاحياته الجديدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، عندما فرض الممثل السامي تشريعا جديدا عن الجنسية، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بعد أن فشلت الجمعية الاتحادية في التوصل إلى اتفاق.

وأود أن اختتم بالإعراب عن امتناننا واحترامنا العميق لعمل الممثل الخاص للأمين العام، السفير كاي إيدي، وموظفيه، الذين يعود إليهم الفضل في نجاح عمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وفرقة عمل الشرطة الدولية حتى الآن. ونتقدم بأفضل تمنياتنا ودعمنا للسيدة اليزابيث دين وهي تتسلم المهمة من السيد إيدي للعمل نحو إقامة سلام دائم معتمد على ذاته في البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل الأرجنتين، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيتريلا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن من دواعي الشرف العظيم المشاركة في هذه المناقشة في ظل رئاستكم، سيدي. فأنت تمثل بجدارة بلدا لعب دورا رئيسيا في إنجاح تحقيق السلام في أمريكا الوسطى، وظل لزمن طويل مثالا للحكم الرشيد في نصف الكرة الأرضية بأجمعه.

لقد شاركت الأرجنتين في اتخاذ مجلس الأمن في عام ١٩٩٥ للقرارات الأولى الرامية إلى تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في دايتون في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام. وإن أي تقييم للعملية التي بدأت هناك ينبغي في رأينا أن يأخذ في الحسبان التباين بين التشكك الذي كان سائدا آنذاك وبين التفاؤل النسبي الموجود اليوم.

صحيح إنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فالحاجة إلى الأداء الكامل للحكومة المركزية، وممارسة أسلوب الحكم الرشيد، وعودة اللاجئين والمشردين إلى أماكنهم الأصلية، وممارسة حرية التعبير، والتعاون مع المحكمة الدولية، وإجراء الانتخابات البلدية، من الأمور التي ينبغي أن تعالج بأسرع فرصة ممكنة. والصعوبات التي تكتنفها يجب ألا تكون سببا للتثبيط، وألا تكون مبررا للتأخير، مما يعرض للخطر الجوانب المتفق عليها أو الأهداف البعيدة المدى.

ومما يشجعنا وصف الأمين العام في تقريره للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما فيما يتعلق بطريقة عمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وتحديدا، الوفاء بولاية فرقة عمل الشرطة الدولية. وتستحق الأمم المتحدة وجميع الوكالات التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام، أن نمنحها ثقتنا الكاملة حتى يمكن أن تواصل بنجاح مهمتها الشاقة.

ونحن نؤيد تأييدا كاملا المبادرة التي تقضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونأمل أيضا في أن تحصل فرقة عمل الشرطة الدولية، وهي جزء من تلك البعثة، على الدعم العسكري اللازم لأداء مهامها خلال فترة ولايتها.

ونود أن نعرب عن تقديرنا الخاص للعمل الذي اضطلع به السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد مانفريد سايتنر مفوض قوة الشرطة الدولية. وفي ذات الوقت، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لجميع البلدان التي تساهم، بمختلف الطرق، في هذه البعثة الحساسة. ويشرف الأرجنتين أنها تشكل جزءا من فرقة

عمل الشرطة الدولية منذ بداية إنشائها وستستمر في المشاركة فيها ما دامت هناك ضرورة.

واسمحوا لي أن أقول، ونحن نقترب من ختام هذه المناقشة الهامة، إن ما حدث في تلك المنطقة وما ترتب عليه من آثار، لا يمكن إصلاحه إلا على نحو جزئي بالوسائل المتاحة للمجلس. ولذلك فإننا نؤمن بأنه يجب اتباع كل طريقة ممكنة من الطرق للتضامن والمساعدة، بغية إعادة أكبر قدر ممكن من الأمل للذين عانوا كثيرا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الطيبة الموجهة إلى بلدي.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار (S/1997/989) للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار ١١٤٤ (١٩٩٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أشارك في هذه الجلسة التي تنعقد في ظل توجيهكم القدير كرئيس، وفي ضوء ما دلل عليه بلدكم من قيادة في هذه المسألة وغيرها من المسائل.

(تكلم بالانكليزية)

والإجراء الذي يتخذه المجلس اليوم، بالموافقة على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوة الشرطة الدولية، يدلل على التزامنا المستمر بالسلام في المنطقة. لقد اجتمعنا منذ الأمس لكي نناقش في جلسة مفتوحة الحالة في البوسنة والهرسك، وذلك بعد مرور سنتين ونيِّف على التوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وهناك تحديات كثيرة أمامنا، إلا أن مناقشتنا أبرزت مستوى الإنجاز الهائل الذي تحقق حتى الآن، والذي ينبغي له أن يجدد إحساسنا بالأمل والتصميم، مهما خففت منهما الصعوبات التي تعترضنا.

وأهم ما في الأمر، أنه توجد بيئة عسكرية مستقرة. فمخزونات الأسلحة آخذة في التقلص، وتعمل اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية على تضييق الهوة بين المتخاصمين السابقين. وبفضل منظمة حلف شمال الأطلسي وقوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات، تقلص خطر اندلاع الحرب، مما وفَّر للأطراف فرصة تحقيق السلام وبناء مجتمع ديمقراطي مستمر. وإن وجود هذه القوات المسلحة الدولية يُعد أكبر عامل يسهم في تنفيذ اتفاق السلام في الوقت الحالي.

وبالرغم من ذكريات الحرب والنزاع التي لم تضمحل، فإن بذور المصالحة أخذت في النمو. وبمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أجريت بنجاح انتخابات ديمقراطية على جميع مستويات الحكومة، وبدأت المؤسسات الحكومية الجديدة عملها. وأنشئت مؤسسات وطنية، وتشكلت مؤسسات اتحادية مشتركة دخلت طور التشغيل. وبالرغم من أن الانتخابات البلدية كانت موضع طعن في بعض المناطق، والتنفيذ يمكن أن يسير ببطء، فإن الديمقراطية المتعددة الأحزاب بدأت جذورها تضرب عميقا في أرض البوسنة. ولئن كان العديد من هذه المؤسسات والهياكل قد لا يعمل بطاقة كاملة أو على نحو مستقل حتى الآن، فإن مجرد وجودها وتوفيرها محفلا محتملا لاتخاذ قرارات مشتركة ووضع السياسات كان يفوق كل تصور بالنسبة للكثيرين حتى في العام الماضي.

وفي الوقت نفسه، أخذت الآفاق الاقتصادية تتحسن. وأخذ الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد يتحسن والبطالة تنخفض. وخطت المساعدة الدولية لإعادة التعمير خطوات كبيرة في إعادة بناء الهياكل الأساسية، وتوفير الطاقة الكهربائية، والمرافق العامة، والإسكان والمدارس. ويجري إحراز تقدم بشأن نظام موحد

للاتصالات السلكية واللاسلكية، ويجري فتح المطارات في سراييفو، وبانيالوكا وموستار أمام حركة الطيران المدني. ويحدونا الأمل في أن تتيح عما قريب زيادة التعاون بشأن تنفيذ اتفاق السلام في جمهورية صربسكا توفير المزيد من المساعدة الدولية في ذلك الكيان أيضا. وإن مساعدة المجتمع الدولي يجب أن تظل مشروطة بالامتثال لاتفاق السلام والالتزامات التي قطعت فيما بعد.

وبالرغم من الدلائل المشجعة، لا يمكننا أن ننكر بأن شعب البوسنة والهرسك - والجهود الدولية المبذولة لمساعدته - ما زال يواجه عقبات جسيمة. وفي حين تم إحراز تقدم في المؤسسات المشتركة، هناك حاجة لعمل المزيد. ويجب على قيادة البوسنة والهرسك، أن تضطلع بعمل المزيد من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاكتفاء الذاتي. ولم تكن عودة اللاجئين والمشردين تسير أيضا بنفس السرعة التي كنا ننشدها، مع أنها قد تكون العنصر الأساسي في جهود المصالحة وإعادة البناء. وفيما يتعلق بهذه المسألة، ينبغي لنا أن نضطلع بوجه خاص بجهود مركزة ومتضافرة، على أساس الاستعجال. وفي حين أن أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ ومشرد قد عادوا إلى ديارهم، فقد بلغ عدد الذين شردتهم الحرب أربعة أمثال هذا العدد. علاوة على ذلك، فإن العائدين المتبقين ينتمون في الغالب إلى مناطق سيشكلون فيها أقلية ويواجهون عقبات أكبر في وجه عودتهم. وما لم ندعم حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، فإن هذا يعني أننا نقبل ونشرع نتائج التطهير العرقي والوحشية على نطاق لا مكان له في أواخر القرن العشرين. بل والأسوأ من ذلك، أننا نهيئ الظروف لبدء دورة جديدة من التشريد والصراع تهدد السلام الدائم في المنطقة.

وإن تركيزنا على المصالحة يعني أيضا تقديم الدعم المادي والسياسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، واستمرار ممارسة الضغط من أجل استسلام جميع الأشخاص المتهمين من جانب المحكمة. وفي حين نشعر بالرضى إزاء التحسن الأخير في التعاون مع المحكمة من جانب بعض الأطراف، ونؤيد بقوة الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات في هذا الصدد، فإننا نؤكد مجددا على أن عدم تعاون أطراف أخرى لا يمكن أن يعني سوى استمرار العزلة.

وإن إنشاء وسائط إعلام مستقلة على النحو الأكمل في أنحاء البوسنة والهرسك يشكل أيضا أولوية ملحة لجهود المصالحة.

وهناك عامل جوهري آخر في عملية المصالحة وإعادة بناء الحياة المدنية ألا وهو قوة الشرطة الدولية، التي ذكرناها لتونا. فهذه القوة أسهمت مساهمة قيمة في إعادة تدريب وإعادة تنظيم الشرطة المحلية وساعدت في إحراز تحسن كبير في حرية التنقل. وهناك حاجة لزيادة وتحسين الإسهامات الدولية في قوة الشرطة الدولية، خاصة في توفير المراقبين من ذوي المؤهلات المتخصصة، ونحن نرحب ترحيبا حارا بالتعهدات التي قطعت فعلا في هذا الصدد. فإصلاح الشرطة ينطوي على أهمية بالغة بالنسبة لجميع جوانب تنفيذ اتفاق دايتون، بما في ذلك عودة اللاجئين، وحرية التنقل والحكم الصالح. ونحن نرحب ترحيبا قويا بالتوصيات التي صدرت عن مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في بون والتي تنص على إعادة تنظيم قوة الشرطة الدولية من أجل توفير أقصى دعم ممكن للاحتياجات المدنية الأكثر إلحاحا في مجال التنفيذ، وبخاصة إنشاء وحدات متخصصة لتدريب الشرطة البوسنية من أجل معالجة المسائل الرئيسية للأمن العام بصورة أكثر فعالية.

وإن مجلس تنفيذ السلام الذي عُقد في بون في الأسبوع الماضي دلل على أن المجتمع الدولي ما زال موحدا ومصمما في جهوده لمساعدة الأطراف على إحلال سلام دائم في المنطقة. ولقد عزز المجلس سلطة الممثل السامي في النطاق الواسع من المسؤوليات المتصلة بتنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام. ونحن نؤيد بقوة المبادرات الهامة التي اضطلع بها مجلس تنفيذ السلام من أجل ضمان أن يكون لجهود تنفيذ الجوانب المدنية السلطة المناسبة والآليات القوية بما فيه الكفاية من أجل الأداء الحازم والحاسم، وبخاصة لدى معالجة مشكلة الفساد الخطيرة.

ونحن من جانبنا، سنظل نشارك بنشاط مع الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والشركاء في قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات في النظر في البدائل لكي تخلف قوة المتابعة المتعددة الجنسيات قوة تثبيت الاستقرار لتوفير بيئة آمنة لتنفيذ الجوانب المدنية في البوسنة بعد حزيران/يونيه ١٩٩٨. وأصبح من الواضح أن التقدم المستمر في البوسنة يتطلب قوة متابعة عسكرية

تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، بعد انتهاء مهمة قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات. وفي ضوء ذلك، أعلن الرئيس كلينتون أمس أن الولايات المتحدة ستشارك في الوجود الأمني في البوسنة بعد انسحاب قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات هذا الصيف، من أجل تمكين الجهود المدنية والاقتصادية المكثفة في المنطقة من المضي في جو من الثقة.

وتتفق حكومة بلدي مع رأي الأمين العام بأن مستقبل قوة الشرطة الدولية يرتبط ارتباطا وثيقا باستمرار وجود قوة لحفظ السلام في البوسنة بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. ولذا، فإن من المنطقي ألا يجري النظر في تمديدات إضافية لولاية قوة الشرطة الدولية إلا عندما تتوضح تفاصيل ما سيعقب انتهاء ولاية قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات. ولذا أيدنا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لفترة ستة أشهر.

وبتقدم المناقشات حول قوة تخلف قوة تثبيت الاستقرار، فإننا نتوقع أن تضطلع قوة الشرطة الدولية بأكبر قدر يمكنها تحمله من المسؤولية عن الأمن العام. وينبغي لنا جميعا أن نفكر في الطريقة التي يمكن بها لقوة الشرطة الدولية أن تضطلع بدور أكثر فعالية في تحقيق أهدافنا المشتركة. وحكومة بلادي تقدمت بعدد من الاقتراحات لتحسين أداء قوة الشرطة الدولية في إطار ولايتها الراهنة. ونعتقد أنه يجب تنفيذ هذه الاقتراحات، ولا سيما ما يتعلق منها بإصلاح سياسات الموظفين. ونحن لا ندعي احتكار الأفكار الطيبة، بل نرحب باقتراحات المساهمين في قوة الشرطة الدولية والأمين العام.

ونحن لا نلح في طلب إجراء تغييرات في ولاية قوة الشرطة الدولية في سياق هذا التجديد. ومع ذلك، فإن إطالة وضعها الراهن أمر غير مقبول. فنحن لم نمنع خيار تغيير ولايتها في المستقبل إن كان ذلك يساعد على تحسين فعاليتها. وفي هذه الأثناء، نتطلع إلى إجراء حوار بنّاء مع شركائنا في الأمم المتحدة حول طرق زيادة مساهمة قوة الشرطة الدولية إلى أقصى حد في إرساء السلام والاستقرار.

وأضيف كذلك أن حكومة بلادي تعتقد أن التغييرات، في الوقت الحالي، يمكن أن تجرى في حدود الموارد المالية المتوفرة. وتصويتنا لصالح هذا القرار يجب ألا يفسر على أنه إذن بأية زيادة في تكاليف بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وأخيرا، ننضم إلى غيرنا في الإعراب عن عميق تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام وجميع الموظفين الدوليين الذين يخدمون قضية السلام في البوسنة والهرسك. ونتذكر بوجه خاص ضحايا سقوط الطائرة العمودية في ١٧ أيلول/سبتمبر. إن تضحيتهم، إلى جانب تضحيات الكثيرين غيرهم في السنوات التي مرت منذ بداية الحرب، بدأت تدعم عزمنا ونحن نواصل بذل جهودنا لضمان إرساء سلام دائم وعادل في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠